من نجوم الكتابة فقال العبد المكاتب بل ادبني نجوم الكتابة الى
بنيها فان البينة على المدعي حتى في النجم الاخير وانما ادعى
الى العتق ومنها الابراء بالتفرق بالمال سواجعل لهذا لكر
في حياته او بعد وفاته لكن قبل وفاته بلون وكالة وبعده
وصية واعترض بانه لا يحلف احد لعتق غيره واجيب
بان هذا اذا كان فيه نفع للموصي او الوكيل كما اذا كانت
الوكالة او الوصاية باجرة او رهن مثلا كان يدعي انه
وكله على قبض سلعة ليحملها رهنا عنده في الدين
الذي للوكيل على الموكل فحاصله لا بد ان يعود
عليه نفع فانحلف ثبتت الوصاية او الوكالة وان
نكل حلف الموكل او الموصي ان كان حيا وان كان ميتا
بطلت بنكول الوصي واما مطلق وصي ايه انه وصي
فلا يثبت الا بشاهدين مثل مطلق وكيل فاذا كان الوكيل
او الوصي نفع في الوكالة او الوصاية كفى الشاهد والمراتان
او احدهما بيمين والا فلا بد من الشاهدين ص او بانه
حكم له به ص معطوف على المبني كالشهادة باجل
او بانه حكم له اي بالمال ومعنى ذلك ان مدعي حكم
له بشيء فانكر الا طلبه في غير محل الحكم وعنده
شاهد وامراتان او احدهما مع اليمين يشهدون
على حكم الحاكم فان ذلك يكفي ص لكن ان زوجته وتقدم
دين عتقا وقصاص في جرح هذا التشبيه وسماه
ان الزوج ادعى انه اشترى زوجته وانكر سيدها
ذلك فانه يكفي الشاهد والمراتان او احدهما مع اليمين
وكذلك يثبت تقدم الدين على العتق بشاهد
وامراتين او احدهما مع يمين صاحب الحق ورد العتق

ويباع

ويباع العبد في الدين وهذا اذا كان المرعى الغرماء رباب
الدين واما المعتق بالكسر اذا اراد رد العتق واقام
شاهدا على تقدم الدين على العتق فانه لا يكفي ذلك
ولا بد من شاهدين وكذا اذا ادعى المعتق بالفتح
ذلك فلا بد من شاهدين وكذلك القصاص في جرح
المرتبت بالشاهد والمراتين او احدهما مع
اليمين وهذه احدى مسائل الاستحسان الاربع
لانها ليست بمال ولا ابل اليه ص ولما لا يطلع عليه الرجال
امراتان كولادة وعيب فرجها واستهلال وحيض
وهذه المرتبة الرابعة كما قال الشارح من مراتب
الشهادة وهي الامور التي لا تطلع للرجال وانما
عد الشارح المراتب اولا ثلاثة لان المرتبة الثالثة
تحتها مرتبتان منها الولادة يكفي فيها شهادة
امراتين مسلمتين عدلتين ولو اجنبيتين تحلف
المولود له على المشهور واما في شهادة العيبا
المتعذر حضورهن شاهدة البنت مقبولا والفرق
ظاهر وقوله كولادة في الحرائر دون الاماء كلام المولف
في ثبوت الولادة واما ثبوت الامومة فعرفها
شيخي احمد وكلام ابن عرفة في ثبوت الامومة ومنها
اذا اختلف البايع والمشتري في عيب فرجع الامة
فان الشاهد ينظر اليها كالخلاف الحرة فيصدقه
في عيب فرجها ولا ينظر النساء والمراد بالفرج ما بين
السرة والركبة ومنها الاستهلال بان الولد ثبت مستهلا
صارخا او غير صارخ وسواء الحرائر او الاماء قيقبل في ذلك
شهادة امراتين عدلتين ومثله اذا قلن انه ذكر